(٢)

الصحافة المصرية والحكام - إشكالية تتجدد

علاقة الصحافة المصرية بالحكام خلال قرنين

لعل المهنة الوحيدة فى التاريخ التى نشأت ومعها قيودها هى مهنة الصحافة وقد جاءت القيود دوماً من جانب الحكومات والسلطة التى أدركت مبكراً القدرات الهائلة التى تملكها هذه المهنة فى التأثير على الجماهير ولذلك تميزت العلاقة بين الصحافة والحكام منذ البداية بالطابع الصراعى الذى اتخذ عدة أشكال تراوحت ما بين القيود القانونية والتشريعية والممارسات السلطوية التى تستهدف محاصرة المهنة وتحجيم تأثيرها بل وتوظيفها لخدمة أهداف الحكام وتبرير سياساتهم وتعبئة الرأى العام لمساندة مواقفهم وقراراتهم.

وعندما نستطلع المراحل التى مرت بها علاقة الحكومات بالصحافة المصرية منذ ظهورها فى بدايات القرن التاسع عشر تصادفنا عدة حقائق:

أولاً:

١ - إن البداية الإعلامية فى مصر كانت رسمية فالصحافة المصرية نشأت فى أحضان الحاكم لتحقيق أهداف ترتبط باحتياطات الحاكم وليس تلبية لاهتمامات المحكومين . فقد ارتبط ظهور أولى الصحف المصرية والتى أطلق عليها (جرنال الخديوى) عام ١٨٢٧ (بعد استتباب الأمور لمحمد على ونجاحه فى تأسيس الدولة

المصرية) بضرورة متابعة محمد على لشئون الأقاليم خاصة بعد اتساع نشاط أجهزة الدولة من خلال التقارير الدورية التى تحولت إلى صحيفة إخبارية تطورت إلى جريدة منتظمة أطلق عليها الوقائع المصرية واستمرت فى الصدور منذ ٣ ديسمبر ١٨٢٨ حتى اليوم وجدير بالذكر إن محمد على كان حريصاً على متابعة المواد الصحفية قبل نشرها رغم أن الوقائع كانت صحيفة خيرية فى المقام الأول. وجرت العادة على أن يرفع ناظر الوقائع مسودات الصحيفة قبل الطبع ليقرأها الوالى ويقضى فيها برأيه.

وهكذا نجد أن الصحافة المصرية نشأت فى كنف الحاكم واستخدمها كآلية أساسية فى الدعاية لأعماله وإنجازاته وأخبار المحكومين بتعليماته ومراسيمه وأوامره ونواهيه. وقد ألقت هذه النشأة بظلالها السلبية على كافة المراحل التالية فى تاريخ الصحافة المصرية.

٢- فى إطار التدهور الذى ساد كافة مناحى الحياة المصرية فى عهد عباس الأول حيث تم إقصاء الخبراء والأجانب وإغلاق المدارس والمصانع كان من الطبيعى أن تتأثر أوضاع الصحافة فلم تصدر الوقائع معظم أيام حكمه ولم يطبع منها إلا أعداد محدودة تنفيذاً لتعليمات عباس الأول الذى كان يرى أن الصحيفة الرسمية يجب ألا يقرأها سوى الخاصة من كبار ضباط الجيش. أما موقف خلفه سعيد باشا فقد اتسم موقفه بالتناقض إزاء الصحافة إذ أصدر فى بداية حكمه الأوامر بالاهتمام بالصحافة وترقية محرريها ثم بدأ يتخلص من مطبعة بولاق بعد توقفها لمدة عام فأهداها إلى صديقه عبد الرحمن رشدى عام ١٨٦٢ وقد أنعكس ذلك على جريدة الوقائع المصرية حيث توقفت عاماً كاملاً عن الصدور مع توقف المطبعة ثم عادت للظهور.

بعد أن سمح الخديو إسماعيل لبعد الرحمن رشدى بإصدارها لحسابه باعتبارها صحيفة شبه رسمية ابتداء من فبراير ١٨٦٣ ثم استعادتها الحكومة فى نوفمبر ١٨٦٥.

وقد شهد عهد سعيد باشا صدور أول تشريع للمطبوعات ويقضى بأن لا يطبع أو ينشر جرنال أو إعلان دون الحصول على رخصة. وفى حالة المخالفة يتم إغلاق المطبعة ومصادره المطبوع. ولم يطبق هذا التشريع إلا على المصريين أما الأجانب الذين يصدرون صحفاً فى مصر فقد طبق عليهم التشريع العثمانى الخاص بالصحافة الصادر عام ١٨٥٧.

٣- شهد عصر الخديو إسماعيل تعدد أشكال الملكية الصحفية والتى تراوحت ما بين صحف رسمية تصدرها الدولة وصحف أهلية أو خاصة يصدرها الأفراد. وانطلاقا من إيمان الخديو إسماعيل بأهمية الدور الذى تقوم به الصحافة فى تعزيز سلطاته وتحقيق حلمه فى إقامة الدولة العصرية وتحويل مصر إلى قطعة من أوربا لجأ إلى سلاح المنح والرشاوى للصحف التى تصدر فى الأستانة وتقدرها المصادر التاريخية بحوالى ١٢ مليون جنيهاً كذلك اعتمد على نفس الأسلوب فى استمالة الصحف الكبرى فى العواصم الأوروبية التى استعان بها للضغط على الدولة العثمانية. وقد اضطر إلى تخفيض هذه الإعانات وإلى إلغاء بعض الاشتراكات فى العديد من الصحف بعد الأزمة الاقتصادية وفرض الرقابة الثنائية على مصر. وعندما قررت وزارة نوبار إلغاء هذه الإعانات أمر إسماعيل بأن تصرف من مخصصاته.

وقد أولى إسماعيل عناية خاصة لجريدة الوقائع. فأختار لها أفضل المحررين والموظفين وبذل لهم فى سخاء لم يعهدوه من قبل. وقد عبرت الوقائع خير تعبير عن سياسة الخديو الداخلية والخارجية ودافعت عنه ضد خصومه من الصحف الأجنبية

فى مصر والخارج. وقد أدى استفحال الأزمة الاقتصادية فى عصر إسماعيل إلى توقف الصحف الرسمية عن الصدور باستثناء الوقائع المصرية. كما أدى انتشار الصحافة الأهلية والتى حملت لواء المعارضة ضد الحكومة إلى قلة انتشار وتوزيع الصحف الرسمية حيث لم يعد الرأى العام يستسيغ وجودها وخضوعها للاتجاهات الرسمية. ورغم الدور الهام الذى قامت به الصحافة الأهلية فى خلق المعارضة السياسية داخل وخارج أول مجلس نيابى شهدته الحياة السياسية فى مصر عام ١٨٦٦ إلا أن الخديو إسماعيل حرص على أن تلتزم هذه الصحف بحدود السياسة العامة التى رسمها للدولة ولذلك بادر إلى إغلاق صحيفة الأفكار التى أصدرها إبراهيم المويلحى وعثمان جلال عام ١٨٦٩ عندما وجهت النقد لبعض الأمور فى الجيش.

ويمثل عام ١٨٧٧ البداية الحقيقية لظهور الصحف الأهلية التى قامت بدور هام فى الهجوم على أنظمة الحكم المطلق وسياسة إسماعيل التى أدت إلى التدخلات الأجنبية فى أمور البلاد ومن أبرز هذه الصحف مصر والوطن وأبو نضارة والتجارة ومرآة الشرق والاسكندرية والكوكب المصرى. كما أسهمت هذه الصحف فى إيقاظ الشعور القومى لدى المصريين ونبهت الشعب المصرى إلى حقه فى مشاركة الحاكم فى إدارة شئون الدولة عن طريق مجلس نيابى يمثل الأمة وينوب عنها.

٤- بدأ الخديو توفيق عصره بطرد الأفغانى من مصر إدراكاً منه لقوة تأثيره فى الرأى العام وألزم الصحف جميعاً بنشر بيان الحكومة الخاص بطرد الأفغانى وتم تعطيل الصحف التى رفضت الامتثال لقرار الحكومة خصوصاً مرآة الشرق كما تم تعطيل جريدة التجارة مما اضطر أديب إسحاق إلى السفر إلى باريس وإصدار صحيفة (مصر القاهرة) ديسمبر ١٩٧٩ وخصصها للهجوم على وزارة رياض باشا الذى اتسم عهده بالاستبداد حيث عطل مجلس شورى النواب وإيجاد المراقبة الثنائية

على ميزانية مصر ونالت الصحافة القدر الأكبر من الإرهاب الذى تمثل فى كثرة الإنذارات والتعطيل والمصادرة. وقد شهدت هذه الفترة ظهور حركة الجيش بزعامة أحمد عرابى الذى قام بطبع المنشورات السرية وتوزيعها فى أنحاء البلاد لتوكيل عرابى فى النيابة عنهم فى مطالبهم الوطنية وتتميز هذه الفترة بالاستخدام الواسع للصحافة من جانب القوى السياسية المتصارعة فشريف باشا له الصحف التى تتحدث بلسانه وأهمها صحيفة مصر لأديب إسحاق كما كان لرياض باشا الصحفيون الذين يدافعون عن سياسته بداية بمحمد عبده وانتهاء بالشيخ حمزة فتح الله وكذلك كان للعرابيين صحفهم القوية وأهمها التنكيت والتبكيت والطائف والنجاح والمفيد.

ولعل اخطر حدث تواكب مع الثورة العرابية صدور أول قانون شامل للمطبوعات فى نوفمبر ١٨٨١ حوى ثلاثة وعشرين مادة. وقد استهدفت حكومة شريف باشا بإصدارها هذا القانون السيطرة على الغليان السياسى الذى كان تشهده البلاد آنذاك وكانت الصحافة تمثل شراراته المتوهجة. وقد استهدف أساساً صحف العرابيين الطائف والمفيد كما طبق على البرهان والحجاز وهناك علاقة وثيقة بين صدور هذا القانون وبين الهجوم الحاد الذى شهدته الصحافة ضد الأجانب والامتيازات التى كانوا يتمتعون بها على حساب خزانة الدولة. كما أقدمت بعض الصحف على الهجوم على السلطان العثمانى فأصدرت الحكومة إخطاراً إلى كافة الصحف التى تصدر بمصر تهددها بالعقاب الشديد فى حال مساسها بالحقوق السامية للدولة العليا وبعد سقوط وزارة شريف باشا استخدمت وزارة البارودى قانون المطبوعات ١٨٨١ على نطاق واسع ضد الصحف المعارضة لها خصوصاً صحف الشوام وقد طالت هذه الإجراءات الصحف المؤيدة للثورة العرابية مثل المفيد والفسطاط.

٥- بعد اندلاع المعارك بين المصريين والانجليز فى يوليو ١٨٨٢ أعلنت الأحكام العرفية ففرضت الرقابة على الصحف وتوقفت كافة الصحف الوطنية بعد إعلان الاحتلال البريطانى لمصر وتعيين كرومر أول حاكم بريطانى لمصر.

ورغم أن كرومر ظل يتجاهل أمور الصحافة فى تقاريره إلى حكومته منذ توليه عام ١٨٨٣ حتى عام ١٩٠٣ حيث كان يؤكد أنه قد منح الصحافة المصرية قدراً كبيراً من الحرية ضماناً للتعرف على اتجاهات الرأى العام المصرى إلا أن الواقع قد كذب ما ادعاه كرومر من أن الصحافة فى عهده قد تمتعت بحريتها كاملة إذ تعرضت الصحافة آنذاك لكثير من صنوف الاضطهاد تمثلت فى الإنذارات وقرارات التعطيل مثل صحف الزمان والوطن والقاهرة كما لم تسلم الجرائد الأجنبية من إجراءات المصادرة مثل اليوسفور اجيبسيان الفرنسية وكان مسموها للصحف أن تتناول بحرية المسائل الثانونية فقط أما إذا تعرضت لمناقشة أوضاع الاحتلال أو ممارساته كانت الإنذارات وقرارات الإلغاء والمصادرة تنهال عليها.

٦- تولى عباس حلمى الثانى الأريكة المصرية بعد وفاة الخديو توفيق وقد استمر حكمه من يناير ١٨٩٢ حتى ديسمبر ١٩١٤ عندما اعلنت الحماية البريطانية على مصر وثم عزله فى بداية الحرب العالمية الأولى. وقد استقبلت الجماهير المصرية الخديوى عباس حلمى استقبالاً حسناً خصوصاً بعد إعلانه الرفض لسياسة والده وموقفه الإيجابى من النديم وسائر مسجونى الثورة العرابية. وقد كان لابد أن يصطدم بسلطة الاحتلال ممثلة فى كرومر ومع ذلك فقد تحالف الخديو عباس حلمى مع الحركة الوطنية التى استأنفت نشاطها بعد توقف دام أكثر من عشر سنوات واستمر التوافق بين الخديوى والحركة الوطنية حتى أزمة قاشوده ١٨٩٨ ثم بدأ يتباعد تدريجياً وعلاقته بمصطفى كامل. وهكذا يستهل القرن العشرين باستسلام الخديوى للسلطة الفعلية فى البلاد الممثلة فى الاحتلال. وقد استمتعت الصحافة

الوطنية بهامش كبير من الحرية خلال فترة الخلاف بين الخديوى عباس حلمى والمعتمد البريطانى كرومر خصوصاً صحيفة المؤيد التى كانت تتلقى دعم (مساندة) الخديوى.

٧- بقيام الحرب العالمية الأولى فى أغسطس ١٩١٤ دخلت مصر طوراً جديداً من أطوار حياتها السياسية فبعد أن كانت مستقلة استقلالاً مكفولاً بمعاهدة ١٨٤٠ ولا يقيده سوى السيادة الاسمية لتركيا فى ظل الاحتلال البريطانى الذى عصف باستقلالها عام ١٨٨٢ وفى ظل الحماية التى أعلنت عقب نشوب الحرب العالمية الأولى تحولت مصر إلى دولة خاضعة خضوعاً كاملاً للسيطرة البريطانية وأصبح المعتمد البريطانى هو الحاكم الفعلى للبلاد. وقد عانت الصحافة معاناة كبيرة بعد فرض الأحكام العرفية والرقابة على الصحف عقب إعلان الحرب العالمية الأولى وكانت معظم الصحف المصرية تصدر فى كثير من الأحيان بصفحات بيضاء نتيجة تدخل الرقيب. وقد توقفت معظم الصحف الوطنية عن الصدور أثناء سنوات الحرب فاحتجبت الجريدة كما توقفت المؤيد عام ١٩١٥ ولم يبق فى الساحة سوى الصحف المؤيدة للاحتلال مثل المقطم والوطن والصحف التى هادنت الاحتلال مثل الأهرام والأهالى.

٨- بدأت ثورة ١٩١٩ بمظاهرات سلمية قام بها طلبة الجامعة مع بعض المدارس الثانوية احتجاجاً على القبض على زعماء الوفد والمطالبة بالاستقلال التام المجرد من التبعية لتركيا ورفض أى نفوذ أجنبى وقد كرست هذه الثورة الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط الذين واجهوا رصاص الإنجليز فى إطار قومى متماسك نجح فى إسقاط المحاولات البريطانية لبث الفتنة الطائفية بين عنصرى الأمة وقعت أحداث الثورة دون تدبير من الوفد فقد سيطرت اللجان الثورية والجمعيات السرية وغيرها من التنظيمات التى أفرزتها ظروف الثورة وإن كان

عبد الرحمن فهمى قد قام بدور هام فى دعم هذه التنظيمات ولم يبق أمام سلطات الاحتلال رغم كثرة الأساليب الوحشية التى اتبعتها سوى الاستجابة لمطالب المصريين فأعلنت الإفراج عن سعد زغلول وأصحابه والسماح لهم بالسفر لعرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس وقد قام الوفد فى باريس بالدعاية للقضية المصرية من خلال المؤتمرات الصحفية والكتابة فى الصحف الفرنسية. وإزاء نشاط الوفد فى الداخل والخارج قررت السلطات البريطانية إرسال لجنة تحقيق إلى مصر هى لجنة ملنر لبحث أسباب الثورة وتقرير نظام الحكم الملائم للمصالح البريطانية وفى تلك الفترة بسط الاحتلال بعض الحرية للصحافة المصرية للتعرف على اتجاهات الرأى العام وإزاء مقاطعة الشعب المصرى للجنة ملنر اضطرت إلى التفاوض مع الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول وانتهت أول حلقة من المفاوضات المصرية البريطانية بالفشل بسبب تعنت الجانب البريطانى ورفضه الاعتراف لمصر باستقلالها التام غير المنفوص وعادت الرقابة على الصحف الوطنية فى ٦ مارس ١٩٢٠ أى نفس اليوم الذى غادرت لجنة ملنر البلاد واجتمع مديرو الصحف وقرروا حجب صحفهم ثلاثة أيام احتجاجاً على إعادة الرقابة من ٧-٩ مارس ١٩٢٠ عدا صحيفتى المقطم والوطن.

وعندما تولى عدلى يكن رئاسة الوزارة فى مارس ١٩٢١ عمل على إلغاء الرقابة على الصحف كوسيلة لتخفيف تيار الكراهية ضد الحكومة فى مايو ١٩٢١ إلا أن الصحف لم تبد ارتياحها لهذا الإلغاء مادام سيف قانون المطبوعات ظل مسلطاً على رقابها. ولقد تحقق ما حذر منه الصحفيون إذ استمرت قرارات المصادرة والإيقاف ضد الصحف المعارضة لحكومة عدلى يكن وكانت وزارة الداخلية ترفض الترخيص بإصدار صحف جديدة إذا تبين لها أن أصحابها لهم اتجاهات وفدية ولكن إذا رأت أن طالب الترخيص سيدعم موقف الحكومة فإنها كانت تسارع إلى

تلبية طلبه. وهكذا لم تتمتع الصحافة بأى قدر من الحرية فى هذه الفترة حتى فترات إلغاء الرقابة إذ كانت قرارات المصادرة والتعطيل أشد وطأة على الصحف.

وعند صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذى نص على إلغاء الحماية على مصر والاعتراف باستقلالها مع تحفظات أربعة تترك لمفاوضات قادمة وقفت معظم الصحف الوطنية ضد التصريح عدا صحف الاحتلال وعلى رأسها المقطم. ويمثل التصريح نقطة تحول هامة فى حياة مصر السياسية فقد أعقب مرحلة كفاح شعبى تجاوزت السنوات الثلاث وترتب عليه نتائج أهمها إلغاء الحماية وان كان لم يحقق الاستقلال التام وقد استهدفت بريطانيا بهذا التصريح شغل المصريين بالأحوال الداخلية والخلافات الحزبية حتى تتمكن من السيطرة على الموقف. وعمل الاحتلال البريطانى على دعم نفوذ النظام الملكى وحماية الأوضاع الطبقية السائدة من خلال قانونين الأول رقم ٣٢ لعام ١٩٢٢ الذى رفع عقوبة التطاول على الحكومة الخديوية إلى التطاول على الملكية إلى ٥ سنوات كما رفع القانون الثانى (رقم ٣٧ لعام ١٩٢٢) جريمة التحريض على كراهية الحكومة من سنتين إلى ٥ سنوات ويطبق على جرائم نشر الأفكار المناهضة لمبادئ الدستور،

وقد ظلت الأحكام العرفية مطبقة على الصحافة إلى أن تم إلغاؤها فى ٥ يونيو ١٩٢٣ حيث أعيد العمل بقانون المطبوعات إلى أن أصبح الدستور نافذ المفعول منذ اجتماع البرلمان فى ١٥ مارس ١٩٢٤.

ونصت المادة ١٥ من الباب الثانى فى الدستور (على أن الصحافة حرة فى حدود القانون وأن الرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور أيضاً) ولكنه أضاف تحفظاً هاماً هو (إلا إذا كان ذلك ضرورياً لحماية النظام الاجتماعى) وكان الهدف من إدراج هذا التحفظ محاربة النشاط الاشتراكى والشيوعى الذى كان قد بدأ يعبر عن نفسه منذ ثورة ١٩.

وعلى الرغم من هذه السلطة التى خولها الدستور للإدارة فقد استمتعت الصحافة بحقها فى حرية التعبير عن الرأى فى الفترة التى طبق فيها الدستور ولم تلجأ الحكومات إلى المنع الإدارى وان لم يمنعها ذلك من اللجوء إلى القضاء وحينما رأت الحكومة أن القضاء غير كاف وأنه لابد من إجراء رادع تتخذه ضد الصحف المعارضة فإنها أعتدت على حرية الصحافة فى إطار اعتدائها على الحياة النيابية وتعطيلها الدستور أو إلغائه ولم يحدث هذا إلا فى فترات الانقلاب على الحياة الدستورية وإقامة الحكم الدكتاتورى فى عهدى محمد محمود وإسماعيل صدقى وعلى الرغم مما لاقته الصحافة من الأذى وصنوف الإرهاب والتعطيل على يد حكومة محمد محمود والتى ألغت رخصة مائة صحيفة وعطلت وأنذرت جميع صحف المعارضة مثل روزاليوسف ووادى النيل وكوكب الشرق والوطن إلا أن الصحافة لم تتعاون مع النظام. بل ساهمت فى كشف حقيقة النظام وتعبئة الرأى العام ضده وإنهائه ، ولكن سرعان ما تآمر القصر مع سلطات الاحتلال لإقامة حكم ديكتاتورى جديد تمثل فى مجيء إسماعيل صدقى الذى ألغى معظم مكاسب الحركة الوطنية فى صراعها ضد الاحتلال فألغى دستور ١٩٢٣ واستبدل به دستور ١٩٣٠ الذى تضمن مادة جديدة تنص على جواز تعطيل الصحف بقرار من محكمة الاستئناف بناء على طلب النيابة العامة لحماية النظام الذى قرره الدستور من الكراهية. ولما رأى أن المحاكمات القضائية غير كافية للحد من حرية الصحافة لجأ إلى ما اسماه المنع والوقاية للحد من حرية الصحافة عن طريق التعطيل وقد استخدمت هذه الوسيلة أسوأ استخدام فعطلت الصحف بالعشرات وقد لجأ أصحاب الصحف المعطلة إلى الاتفاق مع أصحاب الصحف التى لم يكن لها أى لون سياسى ولم تكن منتظمة فى صدورها وأصدروها حاملة لأفكارهم السياسية المناهضة لحكومة إسماعيل صدقى ولكن نالها ما نال الصحف الوفدية فكانت

قرارات التعطيل تصدر تباعاً حتى بلغ عدد الصحف المعطلة عشرين جريدة يومية وستين مجلة أسبوعية فى نهاية عام ١٩٣٠ وقد خاض الصحفيون فى تلك الفترة معارك شرسة ضد الحكومة والإدارة والبوليس مما دفع الحكومة إلى إصدار المزيد من القوانين التى تستهدف الحد من حرية الصحافة والتضييق عليها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة. وقد شملت القوانين التى صدرت كل من قانون العقوبات والمطبوعات مستهدفة وضع الصحافة بين شقى الرحا. ورغم أن الصحافة لم تستسلم إزاء هذه القوانين الجائرة ولكن لها تأثيراتها السلبية على الصحافة والدفاع عن حرية الوطن واستقلاله بخوض معارك ضارية دفاعاً عن الديموقراطية وحرية الصحافة.

ولم يكن ممكناً استمرار هذه الأوضاع إذ ما أن بدأت حركة الإرهاب تنحسر حتى سارعت الصحافة إلى النهوض من كبوتها وشاركت سائر القوى الوطنية فى معركة القضاء على حكم صدقى وشيئاً فشيئاً بدأت تستعيد حرياتها المهدرة خاصة بعد عودة دستور ١٩٢٣ فى عهد وزارة توفيق نسيم فى نهاية عام ١٩٣٥ ثم دخول البلاد فى مرحلة جديدة بدأت بعودة الوفد إلى الحكم وتكوين جبهة وطنية من الوفد والأحرار الدستوريين وحزبى الشعب والاتحاد وبعض المستقلين وبدء التفاوض مع بريطانيا من أجل عقد معاهدة ١٩٣٦ التى فرضتها الظروف الدولية آنذاك. ورغم مشاركة جميع الأحزاب ما عدا الحزب الوطنى فى المباحثات الخاصة بالمعاهدة إلا أن مواقف الأحزاب وصحفها اختلفت بعد توقيع المعاهدة وقد أدت مبالغة أنصار المعاهدة فى تمجيدها والإشادة بها إلى مبالغة معارضيها فى الهجوم عليها والتنديد بها وقد تزعم هذا الهجوم محمد حسين هيكل من خلال جريدة السياسة.

٩- بقيام الحزب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ أعلنت الأحكام العرفية وفرضت الرقابة على الصحف والبريد وقد تأكد المصريون أثناء الحرب من حقيقة

الاستقلال المنقوص الذى حصلوا عليه طبقاً لنصوص معاهدة ١٩٣٦ حيث أصبحت مصر قاعدة حربية للحلفاء وما أن انتهت الحرب ورفعت الرقابة على الصحف فى ٩ يونيو ١٩٤٥ حتى بدأت الصحافة خاصة الصحف الوفدية حملة قوية تطالب حكومة النقراشى بالسعى لتعديل معاهدة ١٩٣٦. وقد شهدت هذه المرحلة تصاعد المواجهات بين الحركة الوطنية.

وكانت الحركة الوطنية قد نالت زخماً وحيوية غير مسبوقة بظهور ومشاركة القوى السياسية الجديدة الممثلة فى الأخوان المسلمين والماركسيين ومصر الفتاة والتى قابلها تآكل وتراجع القوى السياسية التقليدية (الوفد وأحزاب الأقلية) خصوصاً بعد إقدام الوفد وهو حزب الأغلبية على إبرام معاهدة ١٩٣٦ ونشوب الانشقاقات داخله مع تسرب العناصر الإقطاعية إلى مبادئه بالإضافة إلى قصر الفترات التى استطاع فيها أن يتولى الحكم وذلك مع استمرار السيطرة البريطانية والدوران فى حلقة المفاوضات وتفاقم التناقضات الطبقية وتردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية علاوة على ضعف الملك واستسلامه التام لتدخل الحاشية ورجال القصر فى شئون الحكم إلى درجة عزل الوزارات. وقد شهدت الوزارة الوفدية ١٩٤٢-١٩٤٤ صراعاً مريراً مع الملك انتهى بإقالة الحكومة الوفدية فى ١٩٤٤. وقد توجت حالة السخط والغليان الشعبى ضد الاحتلال والقصر وتردى الأوضاع السياسية والاقتصادية بمظاهرات الطلبة والعمال التى شكلت انتفاضة ١٩٤٦ وشاركت الصحافة المصرية بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها فى تغطية أنباء المظاهرات بصورة إيجابية فعالة انتهت باستقالة حكومة النقراشى وتولى إسماعيل صدقى مما أدى إلى مصادرة صحف الأخوان المسلمين والوفد المصرى وصحف اليسار المصرى (الضمير والفجر الجديد) وعلى أثر فشل مفاوضات صدقى بيفن ١٩٤٦ بدأت الصحف المصرية حملاتها ضد استمرار سياسة المفاوضات والمطالبة

باللجوء إلى الأمم المتحدة مما اضطر حكومة النقراشى التى تشكلت بعد استقالة صدقى إلى عرض القضية أمام مجلس الأمن وقامت الصحف بتقديم أخبار تحليلية شاملة للقضية المصرية أثناء عرضها على المجلس طوال الفترة من ٥-٢٨ أغسطس ١٩٤٧.

وقد أدى الفشل الذى منيت به القضية المصرية فى مجلس الأمن إلى ازدياد العداء ضد بريطانيا واستمرار الحملات الصحفية ضدها. استمر التوتر السياسى يكتسح البلاد إلى أن أعلن النحاس فى أكتوبر ١٩٥١ عن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقتى ١٨٨٩.

وبسبب الدور الوطنى المتصاعد الذى شاركت من خلاله الصحافة المصرية فى أحداث هذه الحقبة الهامة (حقبة الأربعينيات) فى تاريخ مصر ظهرت محاولات جديدة لتكبيلها تمثلت فى المشروع الذى تقدم به أحد النواب الوفديين الذى يبيح للسلطات الإدارية تعطيل الصحف أو إلغائها وذلك فى شهر يوليو ١٩٥١ وقد لاقى المشروع معارضة شديدة داخل مجلس النواب كما أعلن مجلس نقابة الصحفيين معارضته للمشروع وتأليف لجنة لمراجعة قانون المطبوعات بهدف تعديله مما اضطر النائب إلى سحب المشروع.

ثورة يوليو والصحافة المصرية

يلاحظ أن هناك اتفاقً بين معظم الدراسات والبحوث التى تناولت ثورة يوليو على حقيقة محورية تتلخص فى أن القيادة السياسية لثورة يوليو لم تطرح تصوراً سياسياً أو فلسفة اجتماعية محددة إنما بدأوا بالممارسة المباشرة ملتزمين منهج التجربة والخطأ ولذلك يمكن القول أن التوجه الفكرى والسياسى لقيادة ثورة يوليو قد تبلور من خلال الممارسات العملية ولم ينبثق عن التزام ايديولوجى سابق ويمكن إرجاع البداية الصدامية التى تميزت بها العلاقة بين قادة ثورة يوليو والصحافة المصرية فى السنوات الأولى من الثورة إلى غياب التصور الاستراتيجى لدى قيادة الثورة عن كيفية التعامل مع القوى السياسية التى كانت تتحكم آنذاك فى الواقع المصرى بمختلف قطاعاته السياسية والإعلامية مما أسفر عن وقوع العديد من الصدامات التى كانت الصحافة أبرز مجالاتها. علاوة على الاختلاف الجذرى بين توجهات النخبة العسكرية وحداثة تعاملهم مع رجال السياسة والصحافة وبين هؤلاء الآخرين الذين لم يعتادوا هذا النمط من السلوك المتشرب بالروح العسكرية وما عرف عنها من نزوع إلى العنف والشدة والتسلط. ومثلما بدأت ثورة يوليو دون خطط محددة ذات أولويات وبرامج فيما عدا المبادئ الستة التى اتسمت بالعمومية كذلك لم يكن لها تنظيم سياسى يجسد أهدافها وبرامجها وبالمثل لم تكن تملك صوتاً إعلامياً مستقلاً وكان من الصعب أن تستقطب إحدى الصحف القائمة كى تجعل منها لساناً ناطقاً باسم الثورة. وإزاء روح العداء التى تصاعدت بينها وبين الصحف الحزبية آنذاك لم يكن أمامها مخرج سوى اللجوء إلى إصدار صحف جديدة تعبر عنها

وتخوض معاركها ضد خصومها من رجال الأحزاب والسياسيين والصحفيين الذين كانوا يحتكرون العمل السياسى والصحفى فى مجتمع ما قبل الثورة. وقد كانت مجلة التحرير هى باكورة الإصدارات الصحفية باسم الثورة وصدرت فى سبتمبر ١٩٥٢ كمجلة نصف شهرية عن القوات المسلحة وتلتها جريدة الجمهورية (ديسمبر ١٩٥٣) وقد شهدت هذه المرحلة صدور مجلة الثورة (يناير ١٩٥٤) كلسان ناطق باسم منظمات الشباب وانتهت هذه المرحلة (١٩٥٢-١٩٥٤) باختفاء الصحف الحزبية وظهور صحف جديدة ناطقة باسم الثورة هى التحرير والجمهورية والثورة واستمرار المؤسسات الصحفية التقليدية ذات الملكية الخاصة مثل دار الهلال والأهرام وأخبار اليوم وروزاليوسف وقد سجلت هذه المرحلة تصاعد أزمة الثقة بين النخبة العسكرية الحاكمة وبين رجال الصحافة.

وبعد أن حسمت أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ لصالح التيار الشمولى داخل النخبة العسكرية الحاكمة حيث تمت تصفية بقايا الخريطة السياسية القديمة وأنصارها من العناصر العسكرية ذات التوجه الديموقراطى كما اختفت الأصوات التى دافعت عن الديموقراطية وحق الشعب المصرى فى تكوين أحزابه والتى نادت بإلغاء الأحكام العرفية. ويمكن اعتبار الفترة التالية لأحداث مارس ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٠ امتداداً لها من زاوية استمرار النخبة العسكرية فى الطور التجريبى خصوصاً فى ممارساتها السياسية مع عدم الوضوح فى توجهاتها الاقتصادية. وقد تواكب ازدياد تدخل الدولة فى تخطيط وتوجيه الاقتصاد القومى مع بدء تدخلها الفعلى فى السيطرة على وسائل التوجيه الإعلامى والثقافى فقد نشأت وزارة الثقافة لأول مرة فى تاريخ مصر عام ١٩٥٧ فى نفس العام الذى أنشئت فيه وزرة الصناعة وكلتاهما ترمز إلى معنى واحد هو تزايد تدخل الدولة فى توجيه الاقتصاد القومى والثقافة القومية كذلك شملت قوانين لتأميم الأولى بعض المشروعات الاقتصادية

الهامة فى عام ١٩٦٠ وتأميم جميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى (الاتحاد القومى آنذاك) ويعتبر هذا القانون أهم حدث فى تاريخ الصحافة المصرية المعاصرة وقد حدد هذا القانون بصورة قاطعة إطار العمل والملكية وعلاقة الصحف بالسلطة السياسية. إذ نص على تبعية الصحف للاتحاد القومى سواء من ناحية الملكية أو تراخيص الصدور أو إشتراط عضوية الصحفيين للاتحاد القومى واشتراط تعيين رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية كى تتولى الشئون الإدارية والقانونية نيابة عن الاتحاد القومى. ورغم أن صيغة الاتحاد القومى قد تم اقتباسها من التجربة السالازارية فى البرتغال غير أن مسوغات قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠) تتشابه إلى حد بعيد مع تراث التجربة اللينينية فى الصحافة السوفيتية التى استندت إلى مبدأ تحرير الصحافة من سيطرة رأس المال وسيطرة الأفراد توطئة لتسخيرها لخدمة أهداف ومصلح الطبقة العاملة. ولم تكتف المذكرة التفسيرية بإبراز ضرورة سيطرة الدولة على وسائل الإعلام من ناحية الملكية بل أشارت إلى ضرورة التبعية السياسية والفكرية من جانب الصحف للتنظيم السياسى الحاكم. وهنا يبرز لنا كيف تم استيعاب الصحافة لصالح السلطة السياسية الحاكمة من خلال قانون تنظيم الصحافة مثلما تم استيعاب السلطة التشريعية والتنفيذية لصالح سلطة رئيس الجمهورية من خلال الدستور الذى نص على تشكيل مجلس نيابى هو مجلس الأمة الذى يملك رئيس الجمهورية سلطات حله (دستور ١٩٥٦ المادة ١١١).

وقد طرح عبد الناصر تصوره الكامل للدور الذى ينبغى على الصحافة المصرية أن تضطلع به. وذلك فى الاجتماع الذى عقده مع رؤساء مجالس إدارات الصحف ورؤساء التحرير فى مايو ١٩٦٠. ويعتبر هذا الحديث وثيقة هامة تحدد رؤية القيادة السياسية للثورة لدور الصحافة وعلاقتها بالسلطة السياسية. وقد أعربت معظم الصحف المصرية عن ترحيبها بقانون تنظيم الصحافة وبرز ذلك

الترحيب من خلال العديد من مقالات وأعمدة كبار الصحفيين ورؤساء التحرير وفى أعقاب إقرار الميثاق الوطنى (مايو ١٩٦٢) نشأ الاتحاد الاشتراكى الذى قام على أساس تحالف قوى الشعب العاملة وقد أكد الميثاق ملكية الدولة لوسائل الإعلام وعلى الأخص الصحف وكانت هذه الملكية قد تحققت منذ صدور قنون تنظيم الصحافة فى مايو ١٩٦٠ وحدد الميثاق مجموعة الضوابط التى تحكم الممارسات الصحفية مشيراً إلى عدم السماح بتوجيه النقد لأسس النظام السياسى الذى يستند إلى تنظيم سياسى واحد يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة وكذلك لم يكن مسموحاً بتوجيه النقد للنظام الاجتماعى الذى يقوم على تذويب الفوارق بين الطبقات أو رفض القطاع العام باعتباره ركيزة النظام الاقتصادى. ولكن كان من المسموح توجيه النقد إلى معوقات التطبيق الاشتراكى والممارسات التنفيذية وتشجيع الاجتهاد وتنوع الآراء فى إطار الصبغة التى حددها الميثاق الوطنى. وقد شهدت هذه المرحلة صدور قانون المؤسسات الصحفية فى مارس ١٩٦٤. ورغم تأكيدات القيادة السياسية سواء فى المواثيق الرسمية أو تصريحات عبد الناصر على ضمان حرية الصحافة وإنكار وجود رقابة على الصحف. إلا أن الواقع يؤكد أن الرقابة لم تلغ مطلقاً بل أصبحت رقابة ذاتية يقوم بها رؤساء التحرير وقد اعترف عبد الناصر بذلك فى إحدى تصريحاته فى أغسطس عام ١٩٦٦ كذلك لم يكن مسموحاً بممارسة النقد إلا فى أضيق الحدود سواء بالنسبة للمراقع أو الأشخاص والموضوعات وكانت المسألة تتوقف على مدى الثقة التى يحظى بها هؤلاء الصحفيون الذين يجرؤون على ممارسة النقد لأحد المسئولين أو لبعض الممارسات التنفيذية. ولم تكتف القيادة السياسية بمجموعة التشريعات والقوانين التنظيمية التى حددت للصحافة المصرية وللصحفيين حدود الممارسة المهنية بل سمحت لنفسها بالتدخل فى تعيين رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير بدلاً من ترك مهمة اختيارهم للصحفيين أنفسهم عن طريق الانتخاب الحر داخل المؤسسات الصحفية.

ولم تخل هذه المرحلة من بعض الممارسات اللاديموقراطية التى اقترفتها السلطة السياسية مع الصحافة والصحفيين وكان أبرزها نقل بعض الصحفيين من عملهم من المؤسسات الصحفية إلى مؤسسات القطاع العام خلال الفترة من ١٩٦٤-١٩٦٦ بحجة أن المؤسسات الصحفية تخضع لقوانين المؤسسات العامة وأن النقل منها للجهاز الإدارى للدولة جائز. وقد كشفت القيادة السياسية بهذا الإجراء عن تقييمها الفعلى للصحافة واعتبارها جزء من قطاعات السلطة التنفيذية مثل قطاع الخدمات وبذلك أسقطت عنها كل ما يميزها كمهنة لها رسالتها الثقافية والاجتماعية. ومن أبرز أحداث هذه المرحلة وقوع هزيمة يونيو ١٩٦٧. وقد كانت لها أثارها المباشرة على الصحافة المصرية حيث فتحت الأبواب واسعة لطرح العديد من التساؤلات الجوهرية حول أسباب الهزيمة إذ كشفت هزيمة يونيو النقاب عن حقيقة النظام السياسى بتناقضاته وصراعاته وصياغاته التوفيقية الهشة سواء فى مؤسساته العسكرية المتمثلة فى الجيش أو مؤسساته الحزبية المتمثلة فى الاتحاد الاشتراكى وقد أجبرت هذه الظروف القيادة السياسية على رفع قبضتها المهيمنة على الصحافة خوفاً من انهيار الجبهة الداخلية مما سمح بخلق انفراجه مؤقتة تعالت أثنائها أصوات النقد وتناولت كافة جوانب الحياة السياسية والعسكرية فى مصر وقد سمحت السلطة فى هذه الفترة بهامش أكبر من حرية التعبير لامتصاص حالات السخط والغضب العارم التى اجتاحت الرأى العام المصرى والتى تصاعدت بعد صدور الأحكام على المسئولين عن الهزيمة واتخذت شكل مظاهرات شارك فيها الطلبة والعمال (فبراير ١٩٦٨).

وفى نهاية الحقبة الناصرية صدر قانون جديد لنقابة الصحفيين (سبتمبر ١٩٧٠) نص على حماية حقوق الصحفيين خلال ممارستهم لمهنتهم فلا يجوز القبض على عضو من أعضاء النقابة أو حبسه احتياطياً لما ينسب له بسبب ممارسة المهنة ولا يجوز استجوابه أو التحقيق معه إلا بحضور النقيب أو من ينوب عنه.

الحقبة الساداتية: (١٩٧١-١٩٨١)

ببداية هذه الحقبة شهد المجتمع المصرى توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية تختلف جذرياً عن مثيلاتها فى الحقبة الناصرية وقد تمثلت هذه التوجهات فى مقاطعة الاتحاد السوفيتى والتوجه نحو التحالف الغربى والعدول عن الإجراءات الاشتراكية وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى والصلح مع إسرائيل.

وقد بدأ السادات فى طرح منهجه فى الحكم بصورة تدريجية خصوصاً بعد أن تمكن من التخلص من خصومه السياسيين فى مايو ١٩٧١ والجدير بالذكر إن الصحافة المصرية قد ساندت السادات خلال ما يسمى حركة التصحيح وخصصت صفحاتها لتأييد وجهة نظره والتنديد بمراكز القوى والمظالم التى تعرض لها الشعب على أيديهم. وقد شهدت هذه الفترة صدور عدة قرارات تلخص علاقة السلطة السياسية بالصحافة فى مصر وابرز هذه القرارات قرار إلغاء الرقابة على الصحف الذى صدر فى فبراير ١٩٧٤ وكان صدوره يمثل نهاية مرحلة من المناقشات فى مجلس الشعب بدأت عام ١٩٧٢. ومن المعروف أن الرقابة كانت مفروضة على الصحافة منذ إعلان الأحكام العرفية مع وقوع العدوان الإسرائيلى فى ٥ يونيو ١٩٦٧. ولكن لم يمض أقل من شهر على إلغاء الرقابة حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية الذى منحته للصحف إذ أبدى السادات تبرمه الشديد مما اسماه سوء استغلال الصحافة للحرية وأعرب عن استيائه فى عدة خطب وتصريحات وقد بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تتأزم حتى بلغت مداها فى مارس ١٩٧٦ عندما وجه السادات لومه الشديد للصحف ونبه إلى سوء استخدامها للحرية مشيراً إلى ما نشرته أخبار اليوم عن الرئيس الراحل

جمال عبد الناصر كما أكد إصراره على حرية الصحافة مهما تعددت الممارسات الخاطئة ولكنه أصدر فى ذات الوقت قراراً بتعيين أعضاء مجالس إدارات الصحف وكان قد أصدر عام ١٩٧٥ قرارين آخرين بإنشاء المجلس الأعلى للصحافة وإصدار ميثاق الشرف الصحفى لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن الالتزام السياسى والاقتصادى للسلطة. كما عززت السلطة السياسية هذه القرارات ببعض الإجراءات التى لم يصدر بشأنها قرارات رسمية ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العام للنظام السياسى دون ضجيج إعلامى. ويتضح ذلك من تصفية الكوادر اليسارية فى الصحف المصرية وأبرز مثال طرد الكادر الصحفى لمجلة الكاتب عام ١٩٧٤ وتحويل مجلة الطليعة اليسارية إلى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريرى على مختلف الأقسام فى صحيفة الأهرام اليومية وذلك فى مارس ١٩٧٧ وإقصاء رؤساء تحرير ومجالس إدارات بعض الصحف مثل المصور وروزاليوسف واستبدال آخرين بهم يلتزمون بالخط الفكرى والايديولوجى للسلطة السياسية القائمة.

وتتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات أساسية فى الخريطة الصحفية فى مصر حيث أضيفت إلى الصحف الحكومية القائمة مجموعة جديدة من الصحف التى صدرت كلسان حال للأحزاب الجديدة بموجب القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية وقد أجاز لكل حزب إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وأفكاره دون حاجة إلى الحصول على ترخيص فأصدر حزب الأحرار الاشتراكيين صحيفته الأسبوعية (الأحرار) فى نوفمبر ١٩٧٧ ثم تلتها صحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع الوحدوى التقدمى فى فبراير ١٩٧٨ فصحيفة مصر لسان حال حزب مصر العربى الاشتراكى وفى أغسطس ١٩٧٨ أعلن السادات تأسيس الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسته وقد أنضم إليه حزب مصر انضماماً جماعياً وتوقفت صحيفة مصر فى سبتمبر ١٩٨٧. هذا وقد عمدت

السلطة السياسية فى السبعينيات إلى تعزيز سيطرتها على الصحافة بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات تزعم حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وتجريم نشر وإذاعة الأخبار فى الخارج التى قد تلحق أضراراً بالمصالح القومية العليا. وقد صدرت هذه القوانين بداية من عام ١٩٧٢ حتى ١٩٨١ تحت أسماء مختلفة ونصت على مجموعة من العقوبات السياسية والأدبية والحرمان من القيام بأعمال لها تأثير فى تكوين الرأى العام أو تربية النشء وقد كان قانون سلطة الصحافة رقم ٤٨ لعام ١٩٨٠ هو خاتمة هذه القوانين. وقد أسند إلى مجلس الشورى مسئولية التعبير عما أسماه السيادة الشعبية فى مجال الصحافة وممارسة حقوق الملكية بالنسبة للصحف القومية. وقد عززت السلطة السياسية الساداتية هذه التشريعات بمجموعة من الممارسات المعادية لصحف المعارضة خصوصاً ضد صحيفة الأهالى وما تعرضت له من مصادرات وملاحقات انتهت بتوقفها بعد عدة أشهر من صدورها ولم تستأنف الصدور إلا بعد انتهاء حكم السادات وكذلك موقف السلطة الساداتية من جريدة الشعب حيث قامت بسحب ترخيص الصحيفة نهائياً فى سبتمبر ١٩٨١. وقد بلغت الأزمة بين حكم السادات وصحف المعارضة ذروتها فى سبتمبر ١٩٨١. وكانت بمثابة جزء من الأزمة الشاملة لنظام السادات وصدامه مع كافة القوى الوطنية والديموقراطية والتى تمثلت فى إعتقال عدد كبير من الصحفيين وفصلهم من أعمالهم ضمن سائر الفئات من المثقفين وأساتذة الجامعات. وانتهت هذه الأزمة باغتيال السادات فى أكتوبر ١٩٨١ وانطواء الحلقة الثالثة من التاريخ السياسى لثورة يوليو.

حقبة مبارك ١٩٨١-٢٠٠٥

رغم إيمانى بالرأى القائل أن المعاصرة حجاب وأن فهم أى مرحلة تاريخية لا يتحقق بصورة علمية صحيحة إلا بعد زوال المرحلة واختفاء رموزها الفاعلة وفتح ملفاتها ووثائقها الخفية إلا أن هذا لا يحول دون رصد بعض المؤشرات العامة عن علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالصحافة خلال الحقبة الراهنة التى بدأت بمجئ مبارك إلى السلطة فى أكتوبر ١٩٨١. وتتمحور أهم سمات هذه المرحلة فى الحقائق التالية:

١- استمرار علاقة التبعية العضوية بين الدولة والمؤسسات الصحفية القومية ولعل التأكيد القانونى على ديمومة هذه العلاقة منذ صدور قرر تأميم الصحافة فى مايو ١٩٦٠ قد صبغ هذه المؤسسات والصحف الصادرة عنها بالصبغة الحكومة أو شبه الرسمية وأوجد من لا يزال ينظر إلى الصحفيين فى هذه المؤسسات على أنهم أتباع السلطة الذين يجب عليهم مناصرتها ظالماً أو مظلوماً. فالمؤسسات الصحفية القومية لا تزال تسيطر على النصيب الأكبر من سوق الصحافة المطبوعة ولا تخفى هذه المؤسسات ولائها التام للحكومة وتحديداً لرئيس الدولة وقيامها على التسبيح بحمده ليل نهار وتحويله إلى شخصية مقدسة لا يمكن أن يمتد إليها النقد.

وغالباً ما يمتد هذا التقديس إلى من يحيطهم الرئيس برعايته وحمايته بل لبعض السياسات التى يتحمل مسئوليتها الأولى بل والمفاهيم والخطابات التى يؤسس عليها شرعيته فى الحكم. وحيث أن الرئيس هو التجسيد الحى للدولة

وللحكومة معاً وهو محور كل شئ تقريباً فى عالم السياسة وفقاً للدستور فإن دور الصحافة القومية أصبح تبريرياً ينهض على الحجب والإخفاء والتمويه والتبرير وليس على كشف الحقائق وتقصى المسئوليات ونقد السياسات والأوضاع الفعلية.

وقد ضاعف من الطابع التسلطى لصحف القومية أن الدولة درجت على اختيار وتعيين القيادات فى هذه المؤسسات الصحفية بصورة تغلب عليها المعايير السياسية والأمنية والولاء للسلطة الحاكمة وإغفال اعتبارات الكفاءة والخبرة المهنية والمهارات القيادية فيمن يتولى منصب رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية أو رئيس التحرير. وقد أفرز هذا التوجه مشكلة إدارية مركبة تمثلت فى صعود أنصاف الموهوبين صحفياً وإدارياً وحرمان هذه المؤسسات من الكفاءات الصحفية القادرة على تجديد المهنة والنهوض بها والحفاظ على تراثها الثقافى والأخلاقى فضلاً عن تراجع فرص الأجيال الجديدة بسبب بقاء هذه القيادات فى مواقعها فترات تقرب من ربع قرن مما يعد ظاهرة غير مسبوقة فى تاريخ الصحافة المصرية.

٢- ساد التوجه نحو تبنى صيغة الجمع بين منصبى رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية ورئيس التحرير مما يتنافى مع أبسط قواعد الإدارة احديثة من ناحية والتوجه العالمى نحو الفصل بين الإدارة والتحرير فى المؤسسات الصحفية الكبرى من ناحية أخرى. وقد أسفر هذا الوضع عن سلبيات عديدة أصابت بيئة العمل الصحفى فى مقتل خصوصاً فى ظل غياب الآليات الفعلية الكفيلة بمحاسبة وعزل القيادات الإدارية للمؤسسات الصحفية القومية التى ثبت فشلها وعدم صلاحيتها إدارياً. وخلافاً للمبدأ الإدارى المعروف عن تلازم المسئولية مع السلطة لم تسجل الفترة الزمنية التى تتحدث فى إطارها عن حالة واحدة تم فيها عزل أو إزاحة رئيس تحرير أو رئيس مجلس إدارة إحدى

المؤسسات الصحفية القومية بالرغم من خسائرها الفادحة التى لا تخفى على أحد.

ومن ابرز السلبيات التى ترتبت على الجمع بين منصبى رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة فى المؤسسات الصحفية القومية غياب الممارسة الديموقراطية داخل هذه المؤسسات خاصة ما يتعلق بمشاركة المحررين فى صنع القرارات التحريرية المؤثرة فى تحديد السياسية التحريرية للصحف الصادرة عن هذه المؤسسات. ويتناقض ذلك مع ما أقرته وأكدته القوانين المنظمة للعمل الصحفى ١٤٨ لعام ١٩٨٠، ٩٦ لعام ١٩٩٦ . ولأول مرة فى تاريخ الصحافة المصرية من تحديد اختصاصات مجلس التحرير كهيئة يتحتم وجودها فى المؤسسة الصحفية القومية ومنوط به رسم السياسة التحريرية للصحيفة عوضً عن أن ينفرد بها رئيس التحرير وحده كما أن تشكيل مجالس التحرير كان يتم بالتعيين وليس بالانتخاب وقد أثبتت التجربة خلال العقدين الماضيين عدم فاعلية بل وقصور هذه التشكيلات عن ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها سواء فى رسم السياسية التحريرية أو إدارة المؤسسات الصحفية القومية.

٣- لقد أتاحت السلطات التقديرية الواسعة الممنوحة للقيادات الصحفية فى المؤسسات القومية سواء على المستوى الإدارى أو التحريرى فرصة إهدار المعايير الموضوعية فى الترقيات والعلاوات والجزاءات وتوزيع المسئوليات المهنية علاوة على انتهاج أساليب إجرامية لترويض الصحفيين وإجبارهم على الخضوع المطلق لإملاءات هذه القيادات وخدمة مصالحها الشخصية. وقد أسهمت هذه الآليات فى نشر ثقافة الخوف وشيوع الثقافة والشللية مما انعكس بالسلب على الأداء المهنى وعلاقات الزمالة بين الصحفيين داخل هذه المؤسسات.

٤- لقد أدى احتكار السلطة الإدارية والتحريرية لصالح القيادات المعينة فى المؤسسات الصحفية القومية إلى اختلال اهياكل التمويلية والاقتصادية للعديد من هذه المؤسسات ويؤكد هذا الخلل فى الأداء والمتابعة والرقابة ما فجرته قضية إشهار إفلاس مؤسسة التعاون كأول سابقة فى تاريخ المؤسسات الصحفية التى أصبحت قومية منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن.

٥- ابتدعت الصحافة القومية ومؤسساتها وإدارتها منذ نهاية الثمانينيات فى القرن الماضى صيغة غير مسبوقة فى تاريخ الصحافة المصرية تمثلت فى إصدار الصفحات الإعلانية المتخصصة ذات الدورية المنتظمة أو شبه المنتظمة والتى توظف كل أشكال الإعلان خاصة التحريرى وهو الأخطر لتوصيل رسالتها إلى القراء دون الإشارة إلى أنها صفحات إعلانية أو تسجيلية مدفوعة الأجر وقد ترتب على ذلك إهدار منظومة القيم الأخلاقية والمهنية التى ينص عليها ميثاق الشرف الصحفى. إذ شجعت هذه المؤسسات الصحفيين على الانحراف فى مجال الإعلانات مما فتح الباب أمام (لوبى) جديد للمعلنين خاصة أصحاب التعاقدات الثابتة أو الدائمة لاستثمار هذا التوجه لصالحهم ولإفساد الصحافة والصحفيين مما يمثل انتهاكاً صارخاً لقانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لعام ١٩٩٦ الذى ينص على عدم جواز الجمع بين العمل الصحفى ومهمة جلب الإعلانات.

٦- تميزت الحقبة الراهنة عام ٢٠٠٥ باستمرار الصراع الخفى بين اهيئات التى تمثل أجهزة وسيطة بين السلطة والصحافة مثل هيئة الاستعلامات التى تتولى مسئولية الإشراف على تنفيذ قانون المطبوعات ومنح بطاقات لبعض العاملين بالمكاتب الخارجية للصحف غير المصرية باعتبارهم صحفيين والمجلس الأعلى للصحافة الذى يمثل قيداً حكومياً يزاحم النقابة فى صميم اخصاصاتها. هذا

ولم تتوقف المحاولات المستمرة التى تقوم بها السلطة التنفيذية للسيطرة على النقابة وأبرزها التدخل فى جدول القيد مما أسفر عن تسلل أعداد كبيرة من الدخلاء إلى عضوية نقابة الصحفيين فضلاً عن محاولات التدخل فى انتخابات النقابة بفرض مرشحيها ودعمهم بالإمكانيات المادية والدعائية.

٧- لعل أبرز انتهاك حدث لحرية الصحافة خلال حقبة مبارك بتمثل فى قانون اغتيال حرية الصحافة رقم ٩٣ لعام ١٩٩٥ والذى صدر بصورة مفاجئة فى ٢٧ مايو ١٩٩٥ وأشعل معركة حامية استمرت عاماً كاملاً خاضها الصحفيون تحت لواء نقابتهم بإجماع شمل جميع الأجيال الصحفية وتمكنوا بمساندة القوى الديمقراطية والمثقفين وأساتذة الجامعات من إسقاط هذا القانون واستصدار القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٦ الذى يمثل خطوة متقدمة نسبياً عن القانون السابق ولكنه حافظ على جوهر النصوص السالبة للحريات خصوصاً ما يتعلق بحبس الصحفيين وتقييد حق إصدار الصحف للأفراد والتحكم فى مصادر المعلومات.

ورغم إعلان نقيب الصحفيين فى المؤتمر الرابع للصحفيين عن قرار الرئيس مبارك بإلغاء عقوبات الحبس فى قضايا النشر بالنسبة للصحفيين ولغير الصحفيين إلا أن الإجراءات الخاصة بالتعديلات القانونية كى يصبح قرار الرئيس نافذاً لم تستكمل مما يعكس استمرار هيمنة العناصر المعادية لحرية الصحافة على السلطة التشريعية التى تم احتوائها واستيعابها لصالح السلطة التنفيذية.